

تقرير حالة البلاد

التجارة



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٨/٩/٤٥٢٢)





4	تقديم
6	أولاً: واقع قطاع التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة)
6	أ- مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي
7	ب- أعداد العاملين في القطاع التجاري
9	ت- التسهيلات الائتمانية
9	ث- التشابكات
10	ج- الضرائب التي يدفعها القطاع
12	ح- التجارة الإلكترونية
12	ثانياً: قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات)
14	أ- الأرقام القياسية لأسعار الصادرات وكمياتها
15	ب- أبرز السلع المصدرة والمستوردة
18	ت- أبرز الشركاء التجاريين
20	ث- أثر إغلاق المعابر الحدودية على التجارة الأردنية
22	ثالثاً: أبرز المشاكل والتحديات
24	رابعاً: التشريعات النافذة للقطاع واتفاقيات التجارة
24	أ- التشريعات
26	ب- الاتفاقيات التجارية
27	خامساً: الجهات المعنية بالقطاع التجاري
28	أ- الجهات الحكومية
28	ب- الجهات الخاصة
29	سادساً: إستراتيجيات القطاع التجاري
33	تطلعات القطاع التجاري
36	ملحق رقم (1) تطور حجم الصادرات الوطنية
37	ملحق رقم (2) تطور حجم المستوردات الأردنية
38	ملحق رقم (3) تطور حجم الميزان التجاري

تقديم

يُعدّ القطاع التجاري من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وهو شريك مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وله دور أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي، إضافة إلى دوره على الصعيد الخارجي من خلال تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع دول العالم والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بهدف تسهيل التبادل التجاري.

تُقسم التجارة إلى قسمين: التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية. حيث تعبّر التجارة الداخلية عن حركة البيع والشراء لأنواع السلع المحلية أو المستوردة المختلفة داخل الدولة، وتعتمد على توفر تلك السلع في الأسواق والقوة الشرائية للأفراد. في حين تمثل التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري من السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.

وعلى صعيد قطاع التجارة الداخلية في الأردن، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 8% بشكل مباشر، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من الثلث بفضل تشابكاته وترباطاته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة ونقل وبنوك وغيرها، كما يوظف القطاع ما يقارب 37% من إجمالي القوى العاملة الأردنية، وتتميز منشأته بأنها صغيرة ومتوسطة الحجم، وتنتشر على نطاق جغرافي واسع، ما يعطي هذا القطاع أهمية بارزة في الوصول إلى المناطق الأقل حظاً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية داخلها.

أما على صعيد قطاع التجارة الخارجية، فقد قامت فلسفة السياسة التجارية للأردن على الانفتاح الاقتصادي على العالم والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، حيث انضم الأردن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ووقع اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية المختلفة، ما مكن المنتجات الأردنية من الوصول إلى ما يزيد على 130 سوقاً حول العالم، لكن على الرغم من سياسات الانفتاح الاقتصادي إلا أن حجم المستوردات يشكل ثلاثة أضعاف حجم الصادرات، ما أدى إلى خلق عجز كبير بالميزان التجاري للأردن.

وخلال الأعوام الأخيرة، سعت الحكومات المختلفة جاهدة إلى تعزيز قطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي، من خلال وضع الإستراتيجيات الخاصة بها، حيث تبرز أهمها في كل من؛ الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية، والإستراتيجية الوطنية للتصدير، كما تضمّنت كل من رؤية الأردن 2025، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي برامج مفصلة لتعزيز التجارة الداخلية والخارجية، إلا أن معظم هذه الإستراتيجيات لم تؤدِ الدور المطلوب منها، ولم تحقق النتائج المرجوة، كما إنه لا يوجد حالياً أي إستراتيجية خاصة بالصادرات أو التجارة الخارجية.

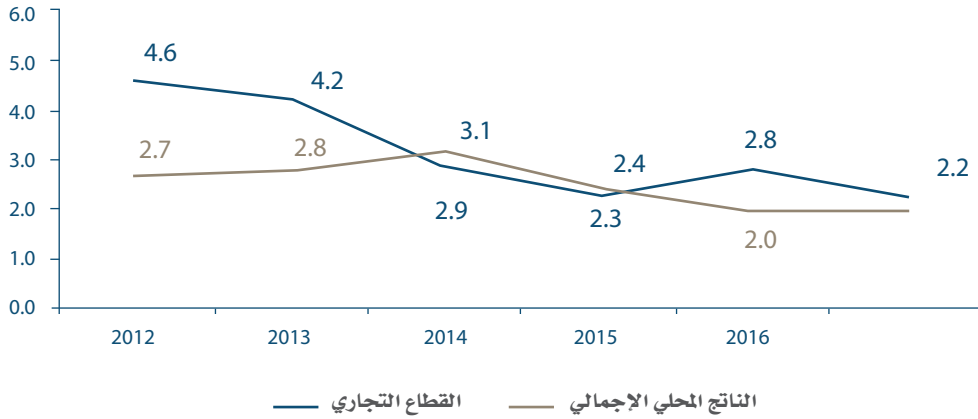
أولاً: واقع قطاع التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة)

يستعرض هذا القسم أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الداخلية التي تتمثل بقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وتشمل هذه المؤشرات كلاً من مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي، أعداد العاملين في القطاع التجاري، التسهيلات الائتمانية، والتشابكات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، والضرائب التي يدفعها القطاع، وأخيراً التجارة الإلكترونية.

أ- مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي

حقق القطاع التجاري كما هو مبين في الشكل رقم (1) نمواً حقيقياً خلال عام 2017 بحوالي ما نسبته 2.2% مقارنة بعام 2016، حيث بلغ متوسط معدل نمو القطاع خلال الأعوام الخمسة الماضية حوالي 2.9%، ويعزى نمو القطاع التجاري بشكل رئيسي إلى نمو كل من قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 3%، وقطاع الاتصالات والنقل والتخزين بما نسبته 2.7%.

الشكل رقم (1) : تطور نمو القطاع التجاري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2012-2017



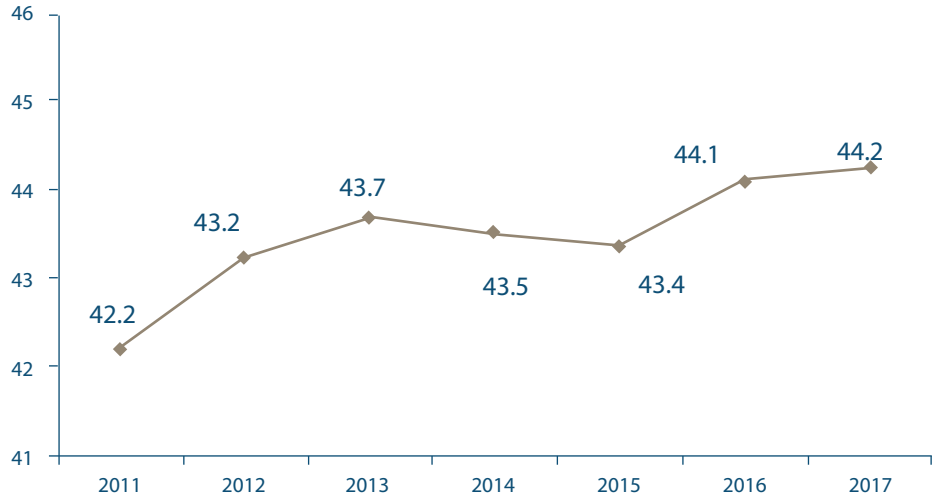
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات التجارية في النمو المتحقق للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، فقد جاء قطاع خدمات المال والتأمين كأكثر القطاعات التجارية مساهمة في نمو الناتج المحلي بحوالي 0.61 نقطة مئوية من إجمالي النمو، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بحوالي 0.4 نقطة مئوية، في حين ساهم كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع المطاعم والفنادق بحوالي 0.14 و0.01 نقطة مئوية على التوالي.

وعلى صعيد الأسعار الجارية، فقد بلغ حجم إنتاج القطاع التجاري خلال عام 2017 ما يقارب 12,567 مليون دينار، مسجلاً بذلك نمواً بما نسبته 3.9% مقارنة مع الإنتاج المتحقق للقطاع خلال عام 2016 والبالغ حوالي 12,094 مليون دينار.

وجراء هذه التطورات، بلغت مساهمة قطاع التجارة والخدمات 44.2% في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال عام 2017، بحسب ما هو موضح في الشكل رقم (2). وجاء قطاع خدمات المال والتأمين كأكثر القطاعات الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بما نسبته 18.7%، يليه قطاع النقل والاتصالات والتخزين بنسبة بلغت 12.1%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بما نسبته 9.2%، وأخيراً قطاع الإنشاء بنسبة مساهمة بلغت 4.2%.

الشكل رقم (2) : مساهمة القطاع التجاري والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017

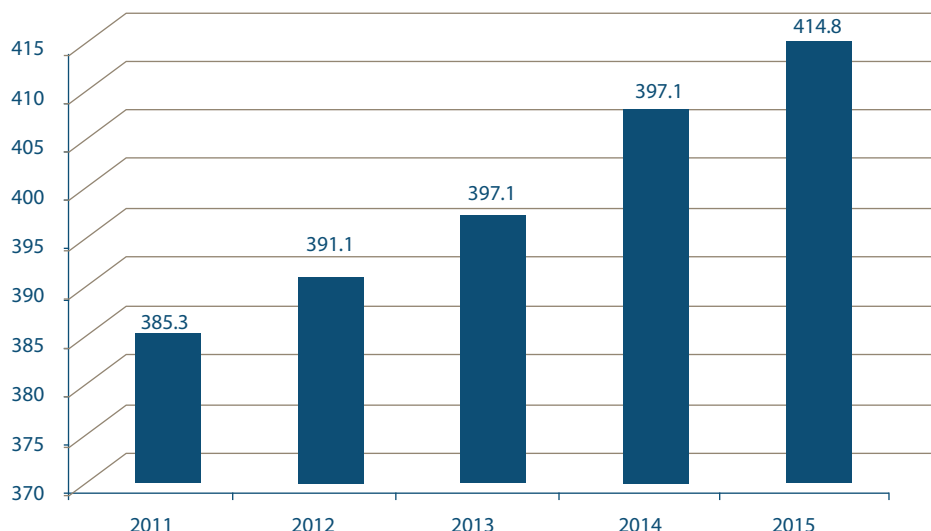


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

ب- أعداد العاملين في القطاع التجاري

وفقاً لبيانات مسح الاستخدام لعام 2015 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، يوضح الشكل رقم (3) تطور حجم العمالة في قطاع التجارة والخدمات خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويُبين أن عدد العاملين في القطاع التجاري قد بلغ 414,804 عاملاً وعاملة يشكلون ما نسبته 36.5% من إجمالي العاملين في المملكة، ويعملون ضمن 126.3 ألف منشأة، ليبلغ بذلك متوسط عدد العمال 3.3 عامل لكل منشأة.

الشكل رقم (3) : عدد العاملين في قطاع التجارة والخدمات 2011-2015 (بالألف عامل)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وعلى صعيد توزيع العاملين بحسب القطاعات الفرعية للقطاع التجاري والخدمي، يستحوذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة على ما يقارب 58% من إجمالي العاملين في القطاع، حيث يوظف حوالي 240.6 ألف عامل وعاملة، يليه قطاع الفنادق والمطاعم الذي يستحوذ على ما يقارب 13% من إجمالي العاملين في القطاع حيث يوظف ما يقارب 53 ألف عامل وعاملة، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع العاملين بحسب القطاعات الفرعية المتبقية.

الجدول رقم (1) : عدد العاملين في القطاع التجاري والخدمي بحسب القطاعات الفرعية

القطاع الفرعي	2015	2014	2013	2012	2011
الإنشاءات	37.223	39.952	38.569	48.799	50.130
تجارة الجملة والتجزئة	240.624	239.349	232.123	219.091	214.079
النقل والتخزين	23.114	21.455	22.481	22.997	22.251
الفنادق والمطاعم	53.018	50.713	48.986	46.856	44.917
المعلومات والاتصالات	18.414	17.620	16.459	16.375	15.817
أنشطة المالية والتأمين	35.649	33.200	32.360	31.450	31.282
الأنشطة العقارية	6.762	5.484	6.110	5.522	6.795
المجموع	414.804	407.773	397.088	391.090	385.271

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، أعداد مختلفة.

ت- التسهيلات الائتمانية.

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في المملكة خلال عام 2017 بما نسبته 8% ليصل إجمالي التسهيلات إلى ما يقارب 24.7 مليار دينار مقارنة مع 22.9 مليار دينار خلال عام 2016. وعلى صعيد التسهيلات الممنوحة للقطاع التجاري، فقد واصلت ارتفاعها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، حيث حققت نسبة نمو خلال عام 2017 بلغت ما يقارب 3.8%، ليصل حجمها، بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (2)، إلى حوالي 4.2 مليار دينار، مقارنة مع حوالي 4.1 مليار دينار خلال عام 2016، لتشكل بذلك ما نسبته 17.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقارنة مع ما نسبته 17.8% خلال عام 2016.

ويتضح أنه على الرغم من ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري إلا أن حصتها من إجمالي التسهيلات، قد انخفضت بمقدار 0.7 نقطة مئوية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أثر مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص والارتفاع الضخم لحصتها من التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية من ما نسبته أقل من 1% خلال عام 2010 لتصل إلى ما نسبته 8.5% خلال عام 2017.

الجدول رقم (2) : حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري ونسبتها خلال الأعوام 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
4.230.9	4.075.5	3.883.8	3.683.8	3.937.3	3.754.9	3.779.0	التجارة العامة (مليون دينار)
%17.1	%17.8	%18.4	%19.1	%20.8	%21.1	%23.8	حصتها من إجمالي التسهيلات (%)

المصدر: البنك المركزي، قطاع النقود والبنوك، أعداد مختلفة.

ث- التشابكات

يرتبط قطاع التجارة الداخلية ويتشابك بشكل قوي مع غيره من القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني كالصناعة والزراعة والنقل وغيرها، حيث تساهم هذه الارتباطات في تنشيط حركة بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولعل أبرز هذه الترابطات تكمن في العلاقة ما بين القطاع التجاري وقطاع النقل، حيث أن القطاع التجاري يعتمد على المنتجات المصنعة المحلية والمستوردة (الأجنبية)، وبالتالي يحتاج إلى نقل مدخلات الإنتاج أو احتياجاته عبر وسائل النقل المختلفة من شحن بري أو جوي وحتى بحري، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تجارة الترانزيت وارتباطاتها الوثيق

مع قطاع النقل، ويؤكد ذلك تضرر قطاع النقل جراء إغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق وخسارته الكبيرة جراء توقف عمليات شحن البضائع ونقلها، وخاصة البضائع المدخلة مؤقتاً لغايات إعادة تصديرها. ويوضح الشكل رقم (4) العلاقات التشابكية للقطاع التجاري مع أبرز القطاعات الاقتصادية.

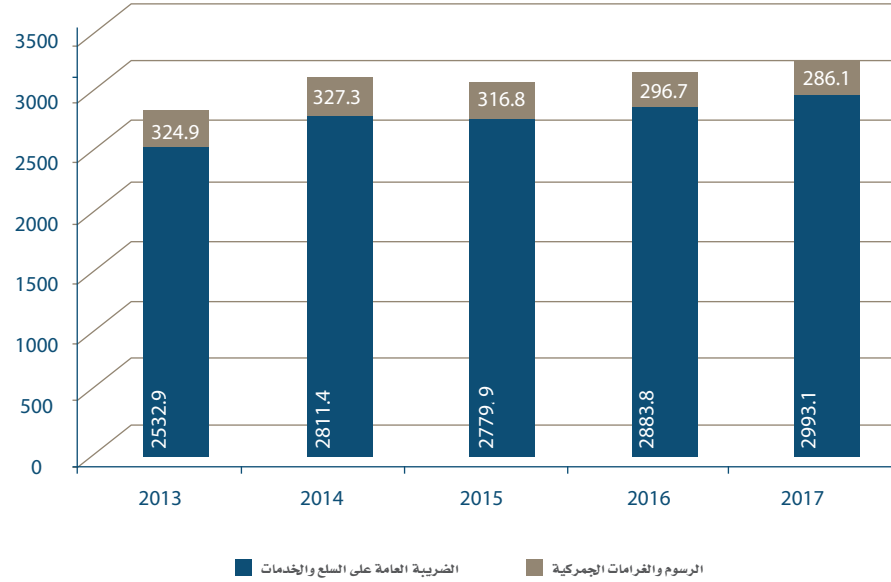
الشكل رقم (4): العلاقات التشابكية للقطاع التجاري



ج- الضرائب التي يدفعها القطاع

يرفد القطاع التجاري الخزينة بما يقارب أربعة مليارات دينار سنوياً كضرائب ورسوم جمركية. وبحسب الشكل رقم (5) الذي يوضح تطور حجم كل من الضريبة العامة على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)، فقد بلغ حجم الضريبة العامة على السلع والخدمات حوالي 2,993 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنة مع حوالي 2,884 مليون دينار خلال العام 2016. حيث توزعت هذه الضريبة على النحو التالي: ما يقارب 1,638 مليون دينار كضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وحوالي 676.7 مليون دينار على السلع المحلية، و469.5 مليون دينار على الخدمات، وحوالي 808.9 مليون دينار على القطاع التجاري. كما بلغ إجمالي الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) ما قيمته 286 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنة مع حوالي 296.7 مليون دينار خلال عام 2016.

المشكل رقم (5): تطور حجم الضريبة العامة على السلع والخدمات والرسوم الجمركية خلال الفترة 2013-2017 (بالمليون دينار)



المصدر: وزارة المالية، المنشورات المالية الحكومية، المجلد العشرون، العدد الثالث، نيسان 2018.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن السياسات الحكومية الرامية إلى رفع الضرائب على السلع، تؤثر سلبياً على مبيعات القطاع التجاري، إذ تؤدي إلى رفع الأسعار النهائية للمنتجات، وبالتالي إضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين.

وما يؤكد على ذلك، ما أشارت إليه الدراسة الأخيرة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي «أثر القرارات الحكومية الضريبية في شباط 2017 على نمط إنفاق الأسر»، حيث بينت أن حزمة الضرائب التي فرضتها الحكومة على مجموعة من السلع في شهر شباط 2017، قد أدت إلى تغيير عدد من الأسر الأردنية من ذوي الدخل المحدود لأنماطها الاستهلاكية، إذ استبدلت تلك الأسر سلعاً بأخرى، فيما تخلت أسر فقيرة عن استهلاك بعض السلع تماماً. وترتب على هذا انخفاض استهلاك هذه الأسر من المواد والسلع المختلفة، تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، أبرزها قطاع تجارة الجملة والتجزئة، حيث أفاد ممثلوه بانخفاض مبيعاتهم بنسب تراوحت بين 10% و12%، وكل هذا من شأنه أن لا تحقق الحكومة الغاية المرجوة بتأمين مبلغ 450 مليون كجزء من خطة تضييق العجز في الموازنة في إطار التفاهم مع صندوق النقد الدولي، بل على العكس، سيؤدي ذلك إلى تراجع حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ح- التجارة الإلكترونية

ظهرت التجارة الإلكترونية في الآونة الأخيرة، وتشير إلى الأنشطة والمعاملات التجارية التي يتم إجراؤها باستخدام تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال والإنترنت، وعلى الرغم من حداثة عهدها إلا أنها أحدثت نقلة نوعية على صعيد التجارة، وانتشرت بشكل سريع، وأصبحت تأخذ زخماً متزايداً وأهمية كبيرة، لسهولة استخدامها والوصول إليها. كما تبرز أهميتها في قدرة المنتجات المختلفة على الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة تنافسيتها وخلق حصة لها عالمياً.

أما الأردن، فإنه ما زال يخطو خطوات إيجابية محدودة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث ارتفع حجم هذه التجارة خلال عام 2016 بمقدار 39 مليون دولار أو ما نسبته 16% لتصل إلى ما يقارب 289 مليون دولار، مقارنة مع قيمتها المسجلة خلال عام 2015 والبالغة حوالي 250 مليون دولار، وذلك بحسب بيانات تقرير «مؤشرات صناعة المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي لعام 2017» الصادر عن شركة «بيفورت» (PAYFORT)، إحدى شركات «أمازون» (Amazon)، والذي يقدم أحدث المعلومات والبيانات والتحليلات حول اتجاهات المدفوعات الإلكترونية وعادات التسوق والشراء إلكترونياً في سبع دول عربية، تشمل كلاً من مصر والأردن والكويت ولبنان وقطر والسعودية والإمارات.

كما ارتفع عدد المشتريين عبر الإنترنت في الأردن خلال عام 2016 بما نسبته 12.5% ليصل عددهم إلى ما يقارب 1.8 مليون نسمة، في حين بلغ عددهم خلال عام 2015 ما يقارب 1.6 مليون نسمة. وجاءت أعلى فئة شراء في منتجات الملابس، ثم الساعات والهواتف المحمولة، في حين كانت أقل الفئات في السلع الافتراضية ومقتنيات المنازل.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية في الأردن خلال عام 2016، إلا أن حصته لم تتجاوز 1% من إجمالي التجارة الإلكترونية في الدول العربية السبع المشمولة بالتقرير، والتي قُدرت بحوالي 30.4 مليار دولار خلال العام نفسه. ومن هذا المنطلق، يحتاج موضوع التجارة الإلكترونية في الأردن المزيد من الدعم والانتباه، وخاصة في الأمور التنظيمية وحماية المنتجات الأردنية، حيث يجب الإسراع في إقرار قانون ينظم البيع الإلكتروني.

ثانياً: قطاع التجارة الخارجية (المصادر والمستوردات)

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد من المجتمعات سواء أكان متقدماً أو نامياً. فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها بعضاً، وتساعد الدولة على توسيع

القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها، كما تعتبر مؤشراً جوهرياً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول في الأسواق الدولية.

وفي ما يخص حركة التجارة الخارجية في الأردن، فقد انخفض حجم الصادرات الكلية بما نسبته 1.1% خلال عام 2017 ليصل بذلك حجم الصادرات الكلية إلى ما يقارب 5,303 مليون دينار، مقارنة مع حوالي 5,359.5 مليون دينار خلال عام 2016. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع حجم المعاد تصديره بما نسبته 14% ليصل إلى ما يقارب 829 مليون دينار مقارنة مع حوالي 963 مليون دينار خلال عام 2016.

في حين حققت الصادرات الوطنية ارتفاعاً طفيفاً بما نسبته 2% أو ما مقداره 77.7 مليون دينار ليصل حجمها إلى حوالي 4,474 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنة مع حوالي 4,397 مليون دينار خلال عام 2016.

أما المستوردات، فقد سجلت ارتفاعاً بما نسبته 6% خلال عام 2017 أو ما مقداره 768.2 مليون دينار لتصل إلى حوالي 14,488 مليون دينار مقارنة مع حوالي 13,720 مليون دينار عام 2016.

ونتيجةً لهذه التطورات، ارتفع حجم العجز التجاري، كما هو مبين في الجدول رقم (3)، بما نسبته 10% أو ما مقداره 825 مليون دينار خلال عام 2017، ليصل بذلك حجم العجز في الميزان التجاري إلى حوالي 9,185 مليون دينار، مقارنة مع حوالي 8,361 مليون دينار خلال عام 2016.

الجدول رقم (3) : تطور حجم الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة 2013-2017

مليون دينار	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية	4,805.2	5,163.0	4,797.6	4,396.5	4,474.2	2.0
المعاد تصديره	812.7	790.1	763.8	963.0	828.9	14.0-
الصادرات الكلية	5,617.9	5,953.1	5,561.4	5,359.5	5,303.1	1.1-
المستوردات	15,667.3	16,280.2	14,537.2	13,720.4	14,488.6	6.0
الميزان التجاري	10,049.4-	10,327.1-	8,975.8-	8,360.9-	9,185.5-	10.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقارير التجارة الخارجية لسنوات مختلفة.

ويوضح الجدول رقم (3) تطور حجم الصادرات والمستوردات السلعية للأردن خلال الخمسة أعوام الماضية، حيث يتبين من خلاله استمرار انخفاض حجم الصادرات الكلية منذ عام 2015 مدفوعاً بإغلاقات الحدود البرية مع كل من العراق وسوريا اللتين كانتا سوقاً جاذبة ومعبراً رئيسياً لما يناهز 30% من الصادرات الوطنية، على أمل أن يتحسن الوضع خلال عام 2018 بعد إعادة فتح معبر طريبيل الحدودي مع العراق مؤخراً، وموافقة الجانب العراقي على إعفاء 540 سلعة أردنية من الرسوم الجمركية الموردة إلى السوق العراقية، ما يعزز زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى السوق العراقية، والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

أ- الأرقام القياسية لأسعار الصادرات وكمياتها

يبين الجدول رقم (4) الخاص بالرقم القياسي لأسعار الصادرات وكمياتها، أن الرقم القياسي العام لأسعار الصادرات خلال عام 2017، قد انخفض بما نسبته 1.4% مقارنة مع عام 2016. وجاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض كل من قطاع المواد الكيماوية بما نسبته 1.8%، والمواد الخام بما نسبته 8.7%، والحيوانات والغذاء بما نسبته 0.1%، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار صادرات كل من المشروبات والتبغ بما نسبته 24.5%، والآلات ومعدات النقل بما نسبته 8.9% والمصنوعات المتنوعة بما نسبته 22.8%، والزيوت والشحوم بما نسبته 0.4%.

أما على صعيد الرقم القياسي العام لكميات الصادرات، فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2017 بما نسبته 3.3% مقارنة من عام 2016. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لكل من قطاع الحيوانات والغذاء بما نسبته 0.5%، وقطاع المواد الخام بما نسبته 7.8%، وقطاع المواد الكيماوية بما نسبته 3.9%، وبضائع مصنوعة بما نسبته 1.5%، في حين انخفض الرقم القياسي لكميات صادرات كل من المشروبات والتبغ بما نسبته 22.7%، الزيوت والشحوم بما نسبته 50.7%، والآلات ومعدات النقل بما نسبته 19.4%، والبضائع المصنوعة بما نسبته 17.5%.

الجدول رقم (4): الأرقام القياسية لأسعار الصادرات وكمياتها

السنة	الحيوانات والغذاء	مشروبات وتبغ	مواد خام	زيوت وشحوم	مواد كيميائية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	الرقم القياسي العام
الأرقام القياسية لأسعار الصادرات									
2016	322.7	82.0	285.4	94.0	196.6	175.0	185.3	258.5	225.9
2017	322.3	102.0	260.7	94.4	193.0	179.7	201.8	317.5	222.6
نسبة التغير	%0.1-	%24.5	%8.7-	%0.4	%1.8-	%2.7	%8.9	%22.8	%1.4-
الأرقام القياسية لكميات الصادرات									
2016	249.9	2057.5	119.7	10.7	205.2	249.5	283.3	1271.8	245.1
2017	251.1	1590.6	129.0	5.3	213.2	253.2	228.3	1048.7	253.2
نسبة التغير	%0.5	%22.7-	%7.8	%50.7-	%3.9	%1.5	%19.4-	%17.5-	%3.3

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، قطاع التجارة الخارجية، تقرير الأرقام القياسية لأسعار الصادرات وكمياتها، 2017، الجدول رقم (44).

ومن خلال ما سبق، يظهر أن الارتفاع الطفيف للصادرات الوطنية خلال عام 2017، جاء نتيجة لارتفاع الكميات، وخاصة في قطاع المواد الخام وأبرزها البوتاس والفوسفات، وقطاع المواد الكيميائية وأبرزها المحضرات الصيدلانية.

ب- أبرز السلع المصدرة والمستوردة

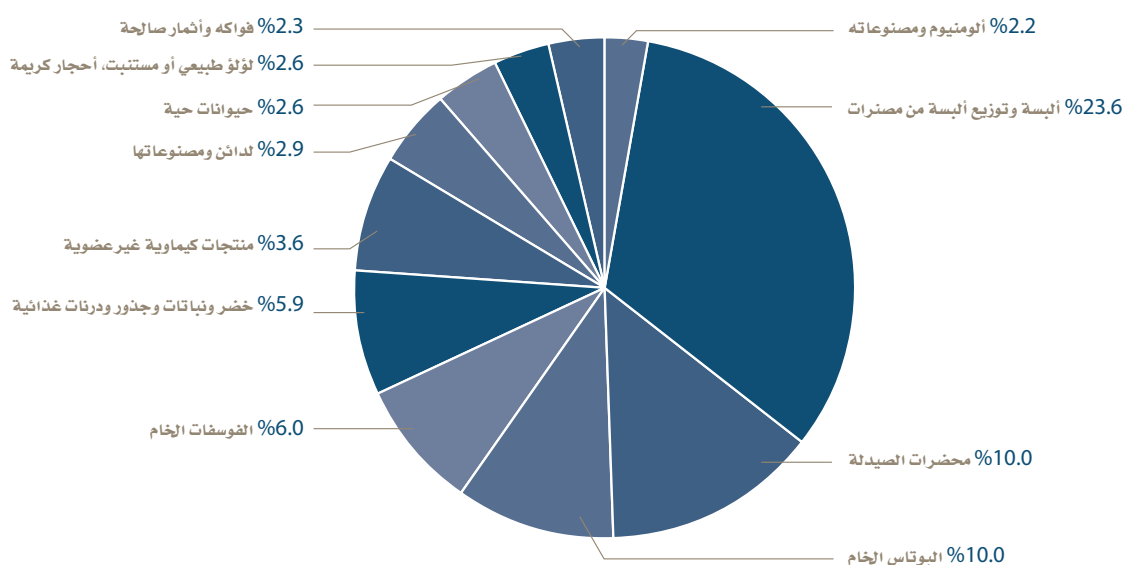
تصدرت منتجات الألبسة ومصنوعاتها قائمة أبرز الصادرات الوطنية خلال عام 2017، كما هو مبين في الشكل رقم (6)، حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 1,055 مليون دينار، أو ما نسبته 23.6% من إجمالي الصادرات الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الألبسة قد حققت ارتفاعاً بما نسبته 10.8% خلال عام 2017 أو ما مقداره 103 ملايين دينار مقارنة مع عام 2016، وتعتبر بذلك المساهم الأبرز في ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية.

وجاءت منتجات محضرات الصيدلة في المرتبة الثانية بقيمة بلغت حوالي 446.9 مليون دينار، أو ما نسبته 10% من إجمالي الصادرات الوطنية، على الرغم من انخفاض حجم صادراتها بما نسبته 4.4% أو ما مقداره 21 مليون دينار. وحلت في المرتبة الثالثة صادرات منتجات البوتاس الخام متقدمة على حساب صادرات منتجات الفوسفات، مدفوعة بارتفاع حجم صادراتها بما يقارب 31 مليون دينار لتصل إلى حوالي 333 مليون دينار أو ما نسبته 7.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين انخفضت صادرات منتجات الفوسفات بما مقداره 64 مليون دينار لتحل في المرتبة الرابعة وليصل حجم صادراتها إلى حوالي 267 مليون دينار أو ما نسبته 6% من إجمالي الصادرات الوطنية.

وجاء في المرتبة الخامسة صادرات منتجات الخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية على الرغم من تراجع حجم صادراتها بما يقارب 20 مليون دينار لتصل إلى حوالي 264 مليون دينار أو ما نسبته 5.9%.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه بالرغم من أن عدد المنتجات الأردنية المصدرة خلال عام 2017، قد وصل إلى ما يقارب 92 منتجاً (فصلاً)، إلا أن ما يزيد على 80% من الصادرات الوطنية تركزت في 15 سلعة يذهب معظمها إلى عدد محدد من الدول، ما يجعلها عرضة للتقلبات والاضطرابات التي تحدث في هذه الدول، ويعمل على تقليل تنافسيتها بين السلع المختلفة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود والعمل على توسيع القاعدة التصديرية من خلال دعم المنتجات ذات الوزن النسبي الأقل في الوصول بشكل أكبر إلى الأسواق العالمية، واستكشاف الفرص التصديرية لها، والعمل على توفير البيانات والدراسات الخاصة بآلية التصدير والفرص المتوقعة.

الشكل رقم (6): التوزيع النسبي لأبرز الصادرات السلعية الوطنية خلال عام 2017



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير التجارة الخارجية، 2017.

وعلى صعيد أبرز المستوردات الوطنية، فبحسب الجدول رقم (5) الذي يوضح أهم السلع المستوردة خلال عامي 2016 و2017 ووزنها النسبي من إجمالي المستوردات الكلية، فقد حلت منتجات المركبات كالسيارات والجرارات والعربات كأكثر السلع المستوردة خلال عام 2017، بقيمة بلغت حوالي 1,472.4 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2% من إجمالي السلع المستوردة. تلاها منتجات المفاعلات النووية، المراجل، الآلات، والأجهزة وأدوات آلية بقيمة 1,431.9 مليون دينار أو ما نسبته حوالي 9.9% من إجمالي المستوردات الوطنية، مسجلة ارتفاعاً كبيراً عن عام 2016 بما نسبته 39.3%. وحل في المرتبة الثالثة منتجات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة بلغت حوالي 869.5 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0% من إجمالي المستوردات الوطنية خلال عام 2017.

الجدول رقم (5): أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2016 و 2017 (بالألف دينار)

الوزن النسبي	2017	2016	
10.2%	1.472.486.3	1.370.565.8	عربات سيارة جرارات، دراجات وعربات أرضية أخرى، أجزاؤها وتوابعها
9.9%	1.431.908.0	1.027.505.6	مفاعلات نووية، مراجل، آلات، أجهزة وأدوات آلية، أجزاؤها
6.0%	869.577.8	835.160.7	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها
5.8%	841.346.0	641.564.8	غازات نضطية
5.4%	776.774.3	648.627.7	بتترول خام
3.5%	502.716.6	486.064.3	لدائن ومصنوعاتهما
3.4%	488.966.2	681.362.2	حبوب
3.2%	458.614.2	422.476.8	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، أحجار كريمة أو شبه كريمة، معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود
2.9%	427.389.9	289.717.8	أرواح النفط (بنزين)
2.7%	395.632.6	418.595.8	محضرات الصيدلة
2.5%	365.686.6	353.806.9	أقمشة مصنرة
2.1%	300.139.2	396.941.9	حديد صب (ظهر)، حديد وصلب (فولاذ)
1.9%	274.263.3	301.341.3	ديزل أويل (سولار)
1.8%	264.496.7	251.678.3	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل
1.7%	250.687.8	215.648.5	(فصل احتياطي لاستعمالات خاصة للأطراف المتعاقدة)
1.6%	226.474.4	231.757.4	ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات
1.5%	219.511.1	211.708.0	مصنوعات من حديد صب (ظهر) أو حديد أو صلب (فولاذ)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير التجارة الخارجية، 2017.

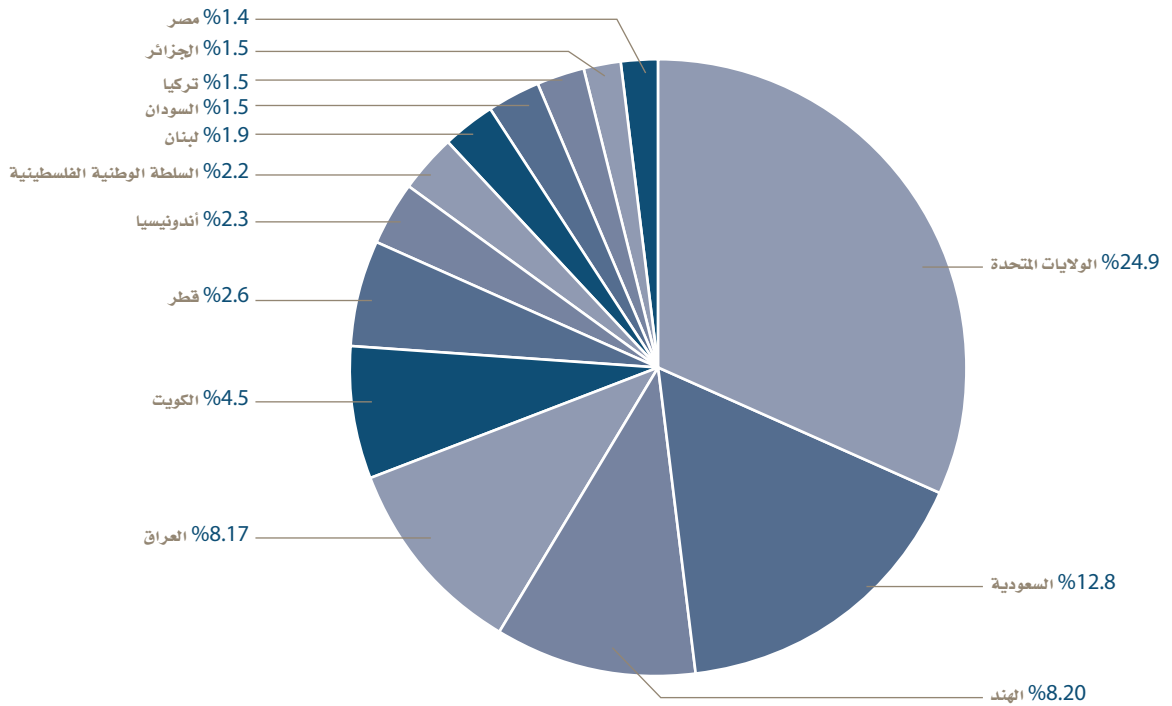
ت- أبرز الشركاء التجاريين للأردن

وصلت الصادرات الأردنية إلى ما يقارب 140 دولة حول العالم خلال عام 2017، لكن بالرغم من التنوع الجغرافي الكبير للمنتجات الأردنية إلا أنها تتركز في دول محددة، حيث استحوذت حوالي 14 دولة فقط على ما يزيد على 80% من الصادرات الأردنية، ما يعني حاجة الأردن إلى استثمار وصوله إلى الأسواق الأخرى، وتكثيف الجهود للوصول المزيد من الصادرات الوطنية إلى هذه الأسواق ذات الوزن النسبي الأقل، حتى نصل إلى مستويات تصديرية أعلى وبتنوع جغرافي أكبر يحد من تأثير الصدمات الخارجية وإغلاق الأسواق غير التقليدية.

وكما يوضح الشكل رقم (7)، فقد جاءت سوق الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى من حيث جذبها للمنتجات الأردنية، حيث استحوذت على ما يقارب 24.9% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2017، وجاء ذلك مصحوباً بارتفاع الصادرات الوطنية إلى السوق الأميركية بما يقارب 71 مليون دينار و ليصل حجمها الإجمالي إلى ما يقارب 1,112.5 مليون دينار. وحلت السوق السعودية بالمرتبة الثانية باستحواذها على ما يقارب 12.8% من إجمالي الصادرات الوطنية، على الرغم من الانخفاض الكبير في الصادرات الأردنية إلى السوق السعودية بما يقارب 75 مليون دينار ليصل حجم الصادرات الوطنية للسوق السعودية ما يقارب 571.6 مليون دينار.

وجاءت السوق الهندية بالمرتبة الثالثة باستحواذها على ما يقارب 8.2%، حيث سجلت الصادرات الأردنية إلى السوق الهندية ارتفاعاً بحوالي 20 مليون دينار ليصل حجمها إلى ما يقارب 367 مليون دينار. وحلت السوق العراقية في المرتبة الرابعة باستحواذها على ما يقارب 8.17%، حيث حققت الصادرات الوطنية إلى السوق العراقية ارتفاعاً بحوالي 35 مليون دينار ليصل حجمها إلى ما يقارب 365.4 مليون دينار، مدفوعة بإعادة فتح معبر طريبيل الحدودي مع نهاية عام 2017.

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي لأبرز الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية خلال عام 2017



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير التجارة الخارجية، 2017.

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) الذي يوضح أبرز الشركاء التجاريين (المصدرين) للأردن خلال عام 2017، فقد حلت جمهورية الصين الشعبية في المرتبة الأولى كأكثر الدول المصدرة إلى الأردن خلال عام 2017، بقيمة بلغت 1,962.1 مليون دينار، أو ما نسبته حوالي 13.6% من إجمالي المستوردات الأردنية. وحلت ثانياً السعودية بقيمة 1,955.9 مليون دينار، أو ما نسبته حوالي 13.5% من إجمالي المستوردات الكلية، مسجلةً بذلك نمواً بما نسبته 16.9% عن قيمتها خلال عام 2016.

ثم جاء كل من الولايات المتحدة والإمارات العربية بقيمة 1,420 مليون و705 آلاف دينار على التوالي، أو ما نسبته حوالي 9.8% و4.9% من إجمالي حجم المستوردات الكلية.

الجدول رقم (6) : أبرز الشركاء التجاريين للمستوردات خلال عامي 2016-2017 (بالألف دينار)

الوزن النسبي	2017	2016	
13.5%	1,962,180.2	1,911,672.0	الصين الشعبية
13.5%	1,955,959.3	1,673,840.2	السعودية
9.8%	1,420,246.4	952,204.4	الولايات المتحدة الأميركية
4.9%	705,571.9	623,746.6	الإمارات العربية المتحدة
4.4%	639,259.6	625,680.7	ألمانيا
4.0%	573,878.6	597,191.4	إيطاليا
3.3%	484,052.8	472,241.8	تركيا
2.8%	404,704.0	449,241.0	اليابان
2.7%	396,169.9	440,827.7	كوريا الجنوبية
2.5%	355,829.8	331,915.2	الهند
2.4%	342,302.1	324,739.9	إسبانيا
2.3%	335,757.0	336,492.3	مصر
2.1%	309,540.1	276,988.3	تايوان
1.9%	280,611.7	331,153.5	فرنسا
1.8%	255,004.8	197,414.2	المملكة المتحدة
1.5%	223,998.2	131,423.2	المكسيك
1.5%	214,630.3	207,969.2	الأرجنتين
1.5%	211,913.6	203,376.2	هولندا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير التجارة الخارجية، 2017.

ث- أثر إغلاق المعابر الحدودية على التجارة الأردنية والحاجة إلى أسواق جديدة

أُغلق معبر طريبيل خلال شهر تموز 2015 بعد أن سيطر مقاتلو «تنظيم الدولة» على مدينة الرمادي العراقية، ما أدى إلى توقف الصادرات الأردنية البرية إلى العراق بشكل شبه كامل؛ باستثناء الصادرات التي تمر عبر البحر. وكانت القنصلية العراقية في عمان، قد توقفت نهائياً عن تصديق فواتير التصدير المتجهة إلى العراق عن طريق معبر طريبيل لأسباب أمنية، في 13 من تموز 2015، الأمر الذي أدى إلى وقف عملية التبادل التجاري من الناحية العملية برباً، وإغلاق الحدود رسمياً.

كما أُغلق معبر جابر الحدودي خلال عام 2015، وأغلقت المنطقة الحرة الأردنية السورية التي كانت تعد شرياناً حيوياً مهماً للتبادل التجاري بين البلدين وفضاءً واسعاً لتجارة الترانزيت وإعادة التصدير بين البلدين المؤسسين ودول الجوار وأوروبا، وتمثل مقصداً رئيسياً لمعظم

البضائع الأساسية والإستراتيجية.

يعتبر الأردن من أكثر الدول تضرراً جراء إغلاق المعبر، وخاصة على صعيد حركة التجارة الخارجية وتأثر ما يقارب 30% من الصادرات الوطنية، حيث أدى إغلاق المعابر الحدودية البرية إلى كل من العراق وسوريا إلى آثار سلبية عديدة أبرزها:

- توقف التجارة البينية وحركة الشحن البري وتعرض الصادرات الأردنية إلى خسائر كبيرة لحقت بها، حيث لم تكن الاستفادة تقتصر على كل من السوقين العراقية والسورية، بل كانت الأراضي البرية السورية تشكل معبراً للصادرات الأردنية إلى كل من لبنان وتركيا وبعض الدول الأوروبية.
- ألحقت خسائر بالعديد من القطاعات الاقتصادية، كالصناعة والنقل والسياحة وغيرها.
- حدثت من رفا المملكة بالعملة الأجنبية، ما ينعكس سلبياً على احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية، ويقلل من تغطيتها لمستوردات المملكة بالأشهر.
- أثرها على النمو الاقتصادي والإنتاج.

ويوضح الشكل رقم (8) الأثر المتوقع في حال إعادة فتح المعابر الحدودية بشكل خاص وزيادة الصادرات الوطنية بشكل عام:



الشكل رقم (8) الآثار الاقتصادية والاجتماعية في حال فتح المعابر الحدودية وزيادة الصادرات

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تجارة العبور (الترانزيت) التي تأثرت بشكل كبير ما بعد إغلاق الحدود البرية مع كل من العراق وسوريا، حيث تعد تجارة الترانزيت مهمة اقتصادياً نظراً لأن الأردن يقع في منطقة إستراتيجية وحيوية، ويعد معبراً لعدد من دول الجوار، فضلاً عن كونها تدعم إيرادات الدولة وتعد محركاً لقطاعات أخرى كقطاع النقل

والتجارة وبعض عمليات التصنيع. ولعل ما يؤكد على تأثر هذا القطاع يكمن في أن نسبة بضائع الترانزيت انخفضت ما بعد الأحداث بشكل كبير لتصل إلى ما يقارب 5% فقط من إجمالي المناولة عبر مرافق موانئ العقبة.

يمكن تلعيل تأثر الأردن بالانخفاض الواضح في الأونة الأخيرة لصادراته لكل من العراق وسوريا جراء إغلاقات الحدود المجاورة، واعتماد الأردن التقليدي على صادراته إلى هذه الدول واختراقهما إلى دول أوروبا، وعدم سعيه مسبقاً نحو الوصول إلى أسواق غير تقليدية تعوض ما يمكن أن يلحق به جراء مثل ظروف كهذه. وما يؤكد على ذلك أنه بالرغم من وصول الصادرات الأردنية إلى ما يقارب 140 دولة حول العالم خلال عام 2017، إلا أنها ما زالت تتركز بشكل واضح في دول محددة، حيث استحوذت حوالي 14 دولة فقط على ما يزيد على 80% من الصادرات الأردنية، ما يعني حاجة الأردن إلى استثمار وصوله إلى الأسواق الأخرى وتكثيف الجهود لإيصال المزيد من صادراته الوطنية إلى هذه الأسواق ذات الوزن النسبي الأقل، من أجل الوصول إلى مستويات تصديرية أعلى وبتنوع جغرافي أكبر يحد من تأثير الصدمات الخارجية، وإغلاق الأسواق التقليدية.

وعلى مدار العامين، كثفت الجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع التجاري الجهود نحو استغلال أسواق شرق إفريقيا، فضلاً عن محاولة استغلال اتفاقية تبسيط قواعد التصدير إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن الاقتصاد الأردني لم يلمس لغاية الآن الأثر الإيجابي المرجو من هذه الجهود.

ثالثاً: أبرز المشاكل والتحديات

الاقتصاد الوطني يمر منذ سنوات بصعوبات وتحديات اقتصادية جمّة، جراء الأوضاع الإقليمية المتوترة التي ألقّت بظلالها بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني ومستويات النمو الاقتصادي، وانعكس هذا بدوره على القطاع التجاري وأدائه خلال الأعوام الماضية.

ولعل أبرز التحديات التي يواجهها القطاع التجاري، تكمن في عدم وجود بيئة أعمال محفّزة ومريحة لأداء الأعمال والاستثمار، جراء كثرة الإجراءات البيروقراطية، وسياسات الجبائية من رفع النسب الضريبية والرسوم الأخرى. فضلاً عن إغلاقات الحدود البرية، وضعف التوجه نحو أسواق غير تقليدية تحفز الصادرات الوطنية، هذا عدا عن وجود العديد من الاتفاقيات التجارية التي لم تثبت جدواها بالنسبة للاقتصاد الأردني ومنتجاته والتي من أبرزها؛ اتفاقية الأردن مع كل من تركيا والاتحاد الأوروبي.

ويمكن تلخيص أبرز المشاكل والتحديات التي واجهت القطاع التجاري خلال الأعوام الماضية في النقاط التالية :

1. ضعف المتابعة الحكومية للسياسات والإستراتيجيات الاقتصادية التي تقوم بإعدادها، فضلاً عن كثرة هذه الإستراتيجيات وتداخلها، ما يخلق حالة من عدم تحقيق هذه السياسات لأهدافها، ويضيع الجهود المبذولة، ويؤثر سلبياً على القطاعات الاقتصادية كافة، وعلى القطاع التجاري بشكل خاص.
2. السياسات الحكومية الرامية إلى رفع الضرائب والرسوم على السلع تؤثر سلبياً على مبيعات القطاع التجاري، وتؤدي بالتالي إلى رفع الأسعار النهائية للمنتجات، وإضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات بهذا الخصوص.
3. التركيز السلعي والجغرافي في فئات ودول محددة للصادرات الوطنية، بسبب ضعف التوجه نحو أسواق غير تقليدية تخفف من التأثير بالاضطرابات المفاجئة في بعض الأسواق التقليدية، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للصادرات.
4. ضعف الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في مجال صياغة القوانين والأنظمة بشكل عام، والتشريعات الاقتصادية التي تمس القطاع التجاري بشكل خاص، فضلاً عن وجود تشريعات وأنظمة بحاجة إلى مراجعة وتعديل نظراً لما تلحق من أضرار بالقطاع التجاري على غرار: قانون المالكين والمستأجرين، وقوانين وأنظمة وتعليمات مؤسسة المواصفات والمقاييس، ومؤسسة الغذاء والدواء، ونظام الأبنية الجديد.
5. ضعف البنية التحتية لقطاع النقل بشكل عام، فضلاً عن وجود بعض المشاكل المتخصصة في قطاع النقل أبرزها: نظام التأمين الإلزامي للمركبات، والفحص الفني للسيارات والمشاكل التي يواجهها ضمنه، وفرض ضريبة المبيعات على الإطارات الخاصة بالنقل لتصبح 16%، وإيقاف شمول شركات الاستثمار بالإعفاءات الجمركية، وارتفاع رسوم الفحص بالأشعة السينية في المطارات.
6. ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخاصة أسعار المشتقات النفطية وأثرها السلبي على ازدياد التكاليف التشغيلية، رغم تفاوت الأسعار العالمية بنسب أقل من نسب رفع الأسعار محلياً، فضلاً عن التعقيدات المتعلقة بإعفاء الأجهزة الموفرة للطاقة، واقتصار الإعفاءات على الأجهزة الموفرة بنسبة 60% بدلاً من 20%.
7. صعوبة الحصول على التمويل ونقص السيولة، خاصة أن غالبية القطاع التجاري تتألف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ارتفاع الفوائد البنكية على القروض وأثره السلبي على الحركة التجارية في السوق المحلية. وتعقيدات البنوك المحلية في منح الائتمان.

8. مشاكل القطاع العقاري، والركود الحاصل خلاله، جراء بعض الإجراءات والرسوم غير المبررة، وجراء البيروقراطية الكبيرة التي يواجهها القطاع في شتى المعاملات التي يحتاجها.
9. توسع فروع (المولات) الأجنبية بشكل كبير وغير مدروس، ما يؤثر على المحلات التجارية الصغيرة، فضلاً عن عدم وجود آلية تفرض على هذه (المولات) تخصيص نسب معينة من المنتجات المحلية وتشغيل الأردنيين.
10. التخطيط الواضح في السياسات الحكومية، ما يؤثر على مجمل القطاعات والاستثمارات، وآخر مثال على ذلك ما حدث للضريبة على السيارات الهجينة (الهايبرد).

رابعاً: التشريعات النازمة للقطاع واتفاقيات التجارة

أ- التشريعات

- القوانين

هنالك العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية التي ترتبط بالقطاع التجاري، فمنها ما يتعلق بتنظيم عمل المؤسسات والجهات المسؤولة عن القطاع، ومنها ما يتعلق بالجهات الرقابية والتفتيشية على القطاع وهي كثيرة ومتنوعة، ومنها ما يتعلق ببيئة الأعمال وإقامة الاستثمارات والضرائب بشكل عام، ومنها ما يتعلق بحركة البضائع من استيراد وتصدير، فضلاً عن الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب هذه القوانين.

ولعل أبرز القوانين التي تنظم عمل القطاع وتعمل على تنميته، تكمن في قانون الشركات، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك. وتنبع أهمية قانون المنافسة ومنع الاحتكار من كونه يشكل ضماناً للمستثمرين وحافزاً لرفع القدرة التنافسية للشركات، مثلما يؤدي إلى تحقيق رفاهية المستهلك، وزيادة الثقة بالسوق الاقتصادية الأردنية، من خلال حظر التحالفات المخلة بالقانون في إساءة استغلال وضعية الهيمنة، والتأكيد على أحقية المستهلك في الأسعار التفضيلية، والحد من خطورة «التركز الاقتصادي»، وكل هذا يسهم بدوره في تنمية القطاع التجاري من خلال زيادة الإنتاج، وزيادة الابتكار، وإدخال منتجات جديدة وعمليات جديدة في الإنتاج، إضافة إلى خفض الأسعار، وكل ذلك يؤدي إلى رفع مؤشرات التنافسية على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي ما يلي أهم القوانين الناظمة لعمل القطاع التجاري:

- قانون معدل لقانون الصناعة والتجارة رقم (14) لسنة 2016.
 - قانون الصناعة والتجارة وتعديلاته رقم (18) لسنة 1998.
 - قانون الأسماء التجارية رقم (9) لسنة 2006.
 - قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (28) لسنة 2001.
 - قانون الاستيراد والتصدير وتعديلاته رقم (21) لسنة 2001.
 - قانون التأجير التمويلي رقم (45) لسنة 2008.
 - قانون غرف التجارة المؤقت رقم (70) لسنة 2003.
 - قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966.
 - قانون وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين لسنة 2012.
 - قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته رقم (46) لسنة 2007.
 - قانون الشركات وتعديلاته رقم (22) لسنة 1997.
 - قانون تصديق انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية رقم (4) لسنة 2000.
 - قانون المنافسة وتعديلاته رقم (33) لسنة 2004.
 - قانون العلامات التجارية وتعديلاته رقم (33) لسنة 1952.
 - قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم (85) لسنة 2001.
 - قانون الجمارك وتعديلاته رقم (20) لسنة 1998.
 - قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017.
 - قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.
 - قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014.
 - قانون العمل رقم (6) لسنة 1996.
 - قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية رقم (33) لسنة 2017.
 - الأنظمة
- تجدر الإشارة إلى أن القوانين الناظمة لعمل القطاع التجاري ينبثق عنها الكثير من الأنظمة والتعليمات، وجميعها مرتبطة بعمل القطاع التجاري، ومن أبرزها:
- نظام رخص وبطاقات الاستيراد والتصدير.
 - نظام تسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين.
 - نظام الأسماء التجارية.
 - نظام رسوم القيد في السجل التجاري.
 - التعليمات تعليمات الاستيراد رقم (109) لسنة 2015.

- قائمة المواد الأردنية المراقبة الخاضعة لرخصة تصدير غير تلقائية.
- تعليمات الوكلاء والوسطاء التجاريين.
- تعليمات تصدير وإعادة تصدير المواد ثنائية الاستخدام.

ب- الاتفاقيات التجارية

تستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، ومن الإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين على لتحقيق المصالح المشتركة. وقد خطا الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق، حيث تبلور ذلك من خلال انضمام الأردن لعضوية منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز النفاذ في 11/4/2000، وتنفيذاً لمتطلباتها فقد أدخل الأردن جملة من الإصلاحات على نظامه التجاري شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، حيث عدل واستحدث عدداً من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية. كما عدل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، إلى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين.

ويوفر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فتح أسواق أكثر من 150 دولة أمام الصادرات الأردنية من السلع والخدمات ضمن بيئة واضحة وشفافة من الإجراءات والقوانين والأنظمة التي تحكم التبادل التجاري وفقاً لقواعد واتفاقيات المنظمة. كما عقد الأردن مجموعة من الاتفاقيات التجارية الحرة الثنائية أو مع التكتلات الاقتصادية، ما وفر من خلالها نقطة ارتكاز للوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك في الأسواق العالمية. ويوضح الجدول رقم (8) أبرز الاتفاقيات التي وقّع عليها الأردن.

الجدول رقم (8) : أبرز اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّع عليها الأردن

الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)	1997/02/19	1998/01/01
منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية	2000/10/24	2001/12/17
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الإفتا (EFTA)	2001/06/21	2002/01/01
الشراكة الأردنية الأوروبية	1997/11/24	2002/05/01
منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة	2004/05/16	2005/08/22
منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطة (أغادير)	2004/02/25	2006/07/06
اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا	2009/12/01	2011/03/01
اتفاقية التجارة الحرة مع كندا	2009/06/28	2012/10/01
اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ / الاتحاد الأوروبي		دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2016/7/19 ونفاية 2026/12/31

وعند النظر إلى مدى استفادة الأردن من اتفاقيات التجارة الحرة التي مضى على دخولها حيز التنفيذ سنوات عديدة، نجد أن الغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات يميل الميزان التجاري فيها للبلد أو التكتل الآخر، ما يعني أن مستوردات الأردن منها أعلى من صادراته. بهذا تكون هذه الاتفاقيات قد ساعدت على استفادة الجهات الأخرى، وعملت على نزيه احتياطات الأردن من العملات الأجنبية، وزادت من عجز الميزان التجاري للأردن.

ويؤكد على ذلك، توجه الحكومة الأردنية مؤخراً لإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي لم تؤد إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا إلى زيادة التنوع في قاعدة الصادرات الوطنية وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية على الاقتصاد الأردني، حيث تمثل أول قرارات هذا التوجه في إيقاف العمل باتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن وتركيا.

وبالنظر إلى الإحصاءات الرسمية، فمنذ دخول اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا حيز التنفيذ خلال عام 2011 ونهاية عام 2017، ارتفعت مستوردات الأردن من تركيا بما نسبته 23% لتصل إلى ما يقارب 485 مليون دينار، في حين ارتفعت الصادرات الأردنية الكلية إلى تركيا بما نسبته 3% فقط لتصل إلى حوالي 72 مليون دينار، ما أدى إلى رفع قيمة عجز الميزان التجاري بما نسبته 27% ليصل إلى ما يقارب 412 مليون دينار. وبالتالي خسارة الأردن لمزيد من العملات الأجنبية، وتوسيع فجوة العجز في الميزان التجاري.

كما زاد حجم العجز في الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي ما بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ودخولها حيز التنفيذ خلال عام 2002، حيث وصل العجز إلى ما يقارب ثلاثة مليارات دينار خلال عام 2017 مقارنة مع ما يقارب مليار دينار خلال عام 2002، أي بزيادة ضخمة قدرها مليارات دينار، وذلك نتيجة ارتفاع مستوردات الأردن من الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة بما يزيد على ما نسبته 200%، في حين أن الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي زادت بما نسبته حوالي 150% لكنها تمثل ما قيمته 75 مليون دينار فقط. وتوضح الملاحق ذوات الأرقام (1، 2، 3) تطور حجم كل من الصادرات والمستوردات الأردنية والعجز التجاري وتوزيعها بحسب أبرز الاتفاقيات التجارية التي وقّعت عليها الأردن.

خامساً: الجهات المعنية بالقطاع التجاري

تُعد وزارة الصناعة والتجارة والتموين الجهة الحكومية المعنية بعمل القطاع التجاري بشكل مباشر، حيث تعنى الوزارة بصياغة السياسة الاقتصادية، ودعم القطاع، وتطوير

تنافسيته، إلى جانب استقطاب الاستثمارات الخارجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبني سياسة تأهيل البيئة الملائمة لذلك، فضلاً عن ربط المملكة بالاقتصاد العالمي والعمل على تعزيز النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى دور العديد من الجهات الحكومية، فإن هنالك دوراً ريادياً للقطاع الخاص في هذا المجال من خلال الغرف التجارية التي تسعى لتحقيق مصالح أعضائها وتوفير المعلومات والاستشارات لهم، وتوفير الإحصاءات الاقتصادية حول أوضاع القطاع التجاري وتطوراته وأهميته الكبرى، فضلاً عن المساهمة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل التجارة الدولية.

وفي ما يتعلق بباقي الجهات الحكومية والخاصة التي يرتبط القطاع التجاري معها، فتختلف وتتنوع بحسب طبيعة العلاقة المشتركة من حيث تزويد الخدمات، أو الرقابة، ويمكن حصرها في الجهات التالية:

أ- الجهات الحكومية:

- وزارة الصناعة والتجارة والتموين:
- المؤسسة الاستهلاكية المدنية.
- مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- وزارة المالية:
- دائرة الجمارك الأردنية.
- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- وزارة العمل:
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- هيئة الاستثمار الأردنية.
- وزارة الصحة:
- المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
- أمانة عمان الكبرى.

ب- الجهات الخاصة:

تمتاز الجهات الخاصة التي يرتبط بها القطاع التجاري بالتنوع، نظراً لارتباط التجارة بالعديد من المجالات. وتتمتع غرفة تجارة الأردن بصفاتها المعنية بالقطاع التجاري الأردني بالعضوية في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية، وتتلخص هذه الجهات في ما يلي:

- الغرف التجارية المحلية :
- 19 غرفة موزعة على أنحاء المملكة جميعها.
- البنوك التجارية والإسلامية.
- الجمعيات القطاعية والجغرافية.
- النقابات العمالية.
- المؤسسات التمويلية غير المصرفية.

سادساً: إستراتيجيات القطاع التجاري

تتنوع الخطط الاقتصادية والإستراتيجيات التنموية في الأردن، والتي حملت في طياتها إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تقسيمها إلى قطاعات محددة تتمثل ببيئة الأعمال بشكل عام، وبالقطاعات الاقتصادية الفرعية بشكل خاص، حيث ترتبط الكثير من الإستراتيجيات بالقطاع التجاري وتعمل على تحفيزه من خلال إدراج حيز له ضمنها، ومن الأمثلة عليها، البرامج التنموية التنفيذية، ورؤية الأردن 2025، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي، وغيرها من الإستراتيجيات الخاصة بالتجارة الخارجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص، والتي تعتبر قديمة ولم تُحدَّث أو يُستحدَّث غيرها.

كما جاءت مؤخراً، خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام 2018-2022 كبرنامج تنفيذي للسنوات الخمس المقبلة. وتشتمل هذه الخطة على إستراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً، مع تصور للإجراءات المطلوبة، على شكل سياسات أو مشاريع حكومية أو استثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص.

وبالنظر إلى ما حملته الخطة من إجراءات إصلاحية بلغ عددها 95 إجراء تخص بيئة العمل والاستثمار بشكل عام والقطاعات الاقتصادية بشكل خاص، وهي في مجملها إجراءات مهمة ونوعية تحمل في طياتها الحلول لجل المشاكل التي تواجه بيئة الأعمال خصوصاً التي تؤثر بمجملها على عمل القطاع التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن جل الإستراتيجيات والخطط السابقة، لم تحقق الهدف منها، ولم ترتقِ إلى ما هو مأمول منها، على الرغم من كثرتها، حيث أن تداخل المصالح في ما بين الجهات المنفذة والمسؤولة عن هذه الإستراتيجيات، وضعف متابعة تنفيذها، أدى بالمحصلة إلى ضعف في مخرجاتها.

وفي ما يخص خطة تحفيز النمو الاقتصادي، يتطلع القطاع التجاري إلى إعادة تقييم

القرارات الحكومية السابقة؛ فهل استطاعت هذه القرارات تحفيز النمو الاقتصادي لتفادي أي خلل مستقبلاً؟ كما إن نجاح خطة التحفيز الاقتصادي يتطلب تفعيلها بشكل سريع، ومتابعة الإنجاز لمعالجة أي خلل في التطبيق أولاً بأول وضمن مؤشرات قياس عصرية تنسجم مع متطلبات هذه الخطة المرحلية المهمة.

ويمكن تلخيص الخطط والإستراتيجيات المؤثرة على أداء القطاع الصناعي بما يلي:

- رؤية الأردن 2025:
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات وتعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط بها المملكة، وذلك من خلال:
 - تحديث وثيقة السياسة التجارية.
 - إقرار إستراتيجية وطنية للتصدير وتنفيذها.
 - استكمال جولات التفاوض مع عدد من الشركاء التجاريين (الاتحاد الأوروبي، دول مجلس التعاون الخليجي، المكسيك).
 - تنظيم المعارض والوفود التجارية وبعثات ترويج الصادرات.
 - إعداد منشورات وبرامج توعية للقطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات التجارية.
 - استحداث علامة تجارية مميزة للمنتجات المصنعة محلياً ونشرها دولياً.
 - توفير خدمات ترويج صادرات حديثة لرجال الأعمال المبدعين.
 - تطوير العلاقات التجارية والعمل على إعداد إطار قانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الأسواق غير التقليدية.
 - إعداد خطة وتنفيذها لتعزيز الصادرات من السلع والخدمات في القطاعات الواعدة التي تتمتع بالفرص التصديرية.
 - توجيه برامج الدعم الفني للشركات القائمة لتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة.
 - تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة.
 - إعداد دراسة تحليلية شاملة للإجراءات غير التعريفية المعيقة للتجارة.
 - زيادة سعات التخزين وتحديث الصوامع ومستودعات التخزين لدى القطاعين العام والخاص.
 - تطوير معايير نسب الاستهداف للمواد الغذائية على نظام الأسيكودا باعتماد معايير إضافية تركز على التاجر وبلد المنشأ بشكل متواصل.

- إقرار القانون المعدل لقانون المواصفات والمقاييس.
- اعتماد مختبرات الغذاء لـ 15 فحصاً لمواد غذائية (جرثومي وكيميائي).
- تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية من خلال إنشاء شبكة ربط مع الموردين المحليين والخارجيين.
- رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية.
- إحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الأسعار في السوق المحلية بشكل غير مبرر من خلال تعزيز دور كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

• البرنامج التنفيذي التنموي 2016 - 2019 / تعزيز تنافسية التجارة

الأهداف الفرعية:

- تشجيع الصناعات الوطنية.
 - تنمية التجارة الخارجية.
 - تنمية التجارة في الخدمات.
 - تعزيز سياسة المنافسة وحماية المستهلك.
- من خلال العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:
- تطوير إجراءات تيسير التجارة وتحسينها بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة.
 - تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية.
 - رفع جودة المنتجات المحلية في الأسواق العالمية.
 - ضمان أقصى قدرة من المنافسة في الأسواق المحلية.
 - إحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الأسعار في السوق المحلية بشكل غير مبرر.

• خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018 - 2022.

تسعى الحكومة إلى تنمية التجارة الخارجية، وزيادة الصادرات الوطنية إلى الأسواق التقليدية، وفتح أسواق جديدة وواعدة للصادرات، وتقليص العجز في الميزان التجاري، حيث وضعت الكثير من الإستراتيجيات التي تهدف إلى تحفيز قطاع التجارة الخارجية ومنها:

1. مراجعة الاتفاقيات التجارية الموقعة، وذلك من خلال إعداد الدراسات اللازمة لتقييم الأثر الاقتصادي من الاتفاقيات الموقعة، إضافة إلى توعية القطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.
2. فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية، وذلك باستكمال جولات التفاوض

- مع عدد من الشركاء التجاريين، وتطوير العلاقات التجارية، والعمل على إعداد إطار قانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الأسواق غير التقليدية.
3. تعزيز نفاذ الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة؛
- إنشاء صندوق متخصص لتقديم الدعم المالي والفني وتمويل الصادرات.
 - تعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض.
 - إنشاء برنامج متخصص لدعم الصادرات (Coaching Export).
 - إعداد برامج بديلة لبرنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل.
 - دعم إنشاء وحدات تصدير وطنية (Export & Trade Houses) من قبل القطاع الخاص.
 - تبسيط وتقليل إجراءات التصدير، وزيادة كفاءة عمليات الحدود الأردنية.
4. تنافسية قطاع الخدمات في الأسواق الخارجية؛
- تعزيز عمل القطاعات الخدمية شبه المنظمة أو غير المنظمة.
 - تعزيز دور غرف التجارة في دعم القطاعات الخدمية من الناحية المؤسسية.
 - توسيع تصنيفات المهن المنزلية الخدمية وتحفيز العمل من المنازل.
 - تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة وتوفيرها.
 - مؤسسة تطبيق معايير الجودة في القطاعات الخدمية.
5. بناء إطار مؤسسي تشاركي مع القطاع الخاص لاتخاذ القرارات التي تيسر العمل التجاري؛
- تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل لتحسين الأداء المؤسسي.
 - تفعيل دور البحث العلمي في مجال السياسة التجارية من خلال التعاون مع الكليات والجامعات والمعاهد المهنية.
- كما وضعت الحكومة ما يقارب خمسة ملايين دينار كمشروع حكومي ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية من أجل تفعيل اتفاقية التجارة الحرة وتمكين الشركات المحلية من زيادة صادراتها.
- الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية 2010-2014
- هدفت الإستراتيجية الوطنية إلى تعظيم المكاسب والمنافع الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية، إضافة إلى تعزيز الإجراءات التي من شأنها أن توسع التجارة والاستثمار وتنوعهما في إطار السياسة التجارية الأردنية، حيث تضمنت العديد من المحاور والأهداف الإستراتيجية أبرزها؛ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتطوير الأداء التجاري، وتطوير الأداء المؤسسي.

وتجدر الإشارة إلى أن جل الإستراتيجيات والخطط السابقة، لم تلد الطموحات، ولم تحقق الهدف منها، حيث انتهت مدة أكثر من إستراتيجية دون وقوع نتائج إيجابية تذكر. ولعل أبرز أسباب عدم الوصول إلى الأهداف المحددة، وخاصة في ما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، يكمن في تأثير الأحداث الجيوسياسية في المنطقة وإغلاقات الحدود البرية مع كل من العراق وسوريا، والتي أثرت بشكل كبير على الصادرات الوطنية، لكن يجدر التنويه إلى ضعف التوجه إلى أسواق بديلة وغير تقليدية كان له دور بارز في تأثر الصادرات بشكل كبير.

وبالنظر إلى مخرجات وخطط عمل هذه الإستراتيجيات، والتي تتشابه وتتداخل كثيراً في ما بينها، وإلى مدى انعكاسها على أرض الواقع، نجد أن خطة تحفيز النمو الاقتصادي، قد دخلت حيز التنفيذ مؤخراً، لكن لم يمض وقت كافٍ لتقييم ما إذا حققت النتائج المرجوة منها، أم لا.

أما في ما يتعلق برؤية الأردن 2025، وعند الاطلاع على السيناريوهات المستهدفة لقطاع التجارة والتنافسية، نجد أنها تستهدف الوصول إلى نمو الصادرات الوطنية بما نسبته 5% خلال عام 2017، لكن الصادرات الوطنية حققت نمواً على أرض الواقع لم يتجاوز ما نسبته 2%، وهو ما يعني عدم تحقيق ما هو متوقع منها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية لم تحقق أهدافها، وأن الإستراتيجية الوطنية للتصدير لم تنفذ على أرض الواقع، ما يثير التساؤلات حول جدوى إعداد المزيد من الإستراتيجيات دون متابعة وتنفيذ فعلي وحقيقي للإستراتيجيات القديمة.

تطلعات القطاع التجاري

يعدّ القطاع التجاري الأردني من القطاعات المهمة والرئيسية في الاقتصاد الوطني، ويلعب دوراً رئيسياً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وشهد على مدى عقود طويلة تطوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام، والمواطن الأردني بشكل خاص، إضافة إلى دوره على الصعيد الخارجي من خلال تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع دول العالم المختلفة والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بهدف تسهيل التبادل التجاري.

لكن من خلال التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية، والتي تعيق نموه وتطوره، فإنه يتعين على الحكومة ضرورة العمل على تحقيق مطالب القطاع التجاري التي تستند إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي وفق الرؤية الملكية لها يجب ان تنطلق أولاً من تطوير جذري لمختلف القوانين الاقتصادية لايجاد بيئة أعمال مناسبة تحفز الإبداع والإنتاج بما ينعكس على تنافسية المملكة داخلياً وخارجياً. وتتمثل أبرز مطالب القطاع التجاري في ما يلي:

1. تفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في مجال السياسات والتشريعات الاقتصادية للوصول إلى رؤية تنموية تحقق الاستقرار والنمو للاقتصاد الوطني.
2. تفعيل عمل الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع، وإلغاء تداخل المصالح التي تحملها الخطط المتنوعة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل ومتابعة مخرجاتها بالشكل الذي يضمن تطبيقها، من خلال تعميق الرقابة والمتابعة وربطها بمؤشرات قياس واضحة ومعلنة، وتأهيل الكوادر المتخصصة بعملية الرصد والمتابعة.
3. مراجعة جميع اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّعها الأردن بشكل ثنائي، وإعادة النظر في بنود الاتفاقيات التي لم تؤد إلى رفع وزيادة التنوع في قاعدة الصادرات الوطنية وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الأردني.
4. تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على القطاع التجاري، والتي تعتبر عالية ولا تسهم بتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجع في الوقت نفسه على عمليات التهرب الضريبي، من خلال إلغاء الخفض التدريجي للإعفاء من ضريبة المبيعات، واقتراح توحيد رسم خدمات وبدلات بنسبة 5% على السلع والبضائع المستوردة. ويمكن في هذا المجال أخذ تجربة دول الخليج العربي كحالة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي ككل والقطاع التجاري على وجه خصوص، فضلاً عن ضرورة إعادة دراسة حد التسجيل للضريبة العامة على المبيعات.
5. الابتعاد عن سياسة الجباية المباشرة للأموال، وضرورة التوجه نحو تحريك عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي من خلال إيجاد أساليب وسياسات عملية تعمل على تبسيط وتسهيل آليات بيئة الأعمال والاستثمار.
6. فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية، وخاصة أسواق آسيا الوسطى وشرق آسيا، وشرق إفريقيا، لضمان تنوع الصادرات.

7. الإسراع في سنّ قانون ينظم البيع الإلكتروني، لتنظيم عملية التجارة الإلكترونية وحفظ حقوق المنتجات الأردنية، وإنشاء أنظمة رقابية إحصائية حولها.
8. الإسراع في إقرار وإصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بقانون الإعسار، لما له من أثر كبير في حل المشاكل للشركات المتعثرة.
9. وجوب إعادة النظر بمتطلبات تسجيل الشركات التجارية (الحد الأدنى للتسجيل)، ما يعزز العمل الرسمي والحد من التهرب الضريبي.
10. تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة.
11. العمل على إنشاء صندوق متخصص لتقديم الدعم المالي والفني لتمويل الصادرات، وإنشاء برنامج متخصص لدعم الصادرات (Coaching Export). ودعم إنشاء وحدات تصدير وطنية (Export & Trade Houses) من قبل القطاع الخاص.
12. الحد من التوسع غير المدروس لـ(المولات) الأجنبية، وإلزامها بنسب معينة من المنتجات المحلية وتشغيل الأردنيين.
13. ضرورة أن تعمل الحكومة على خلق تكاملات وترايطات في ما بين القطاعين الصناعي (المنتج) والتجاري (المسوق) في الأردن، بهدف تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، وبما يعزز مكانة المنتجات المحلية ويؤدي إلى تقليل العجز التجاري.

الملحق رقم (١) ، تطور حجم الصادرات الوطنية بحسب أبرز الاتفاقيات التجارية (بالمليون دينار) المصادر: البنك المركزي، تقرير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
الموقع الإلكتروني Index.aspx / www.trademap.org، منظمة التجارة العالمية.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	680.9	740.8	691.9	946.3	1,095.8	1,248.8	1,393.5	1,849.3	1,846.6	2,127.7	2,262.2	2,307.0	2,571.7	2,656.4	2,444.0	2,141.9	2,072.2
التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	164.6	304.4	468.6	722.2	790.2	907.8	875.0	736.2	612.0	655.9	733.8	788.5	847.6	929.9	1,002.1	1,041.2	1,112.5
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الإفتا	8.4	34.5	142.6	34.8	3.3	193.7	32.3	39.5	78.7	99.6	57.1	21.0	9.2	8.0	2.9	2.6	1.7
الشراكة الأردنية الأوروبية	54.0	50.2	75.0	80.6	100.3	107.7	110.5	182.2	107.0	155.6	220.1	215.8	171.4	216.5	121.5	116.7	124.3
منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة	1.88	1.28	1.41	0.40	1.62	1.35	0.41	2.44	1.26	3.37	10.61	5.04	1.28	3.79	16.10	7.56	1.87
التجارة الحرة العربية المتوسطة (أغادير)	23.5	20.5	25.2	31.5	42.4	50.0	69.3	138.5	114.1	130.1	115.4	115.1	111.3	120.2	105.2	89.4	96.6
اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا	9.9	14.3	10.1	12.7	18.1	12.2	17.8	23.4	27.8	43.1	69.6	95.1	73.1	120.9	71.5	64.5	65.8
اتفاقية التجارة الحرة مع كندا	0.83	1.38	2.12	2.25	3.28	7.56	8.00	7.37	7.39	9.58	9.68	10.26	24.27	35.12	38.48	41.69	43.36

تقرير حالة البلاد: التجارة

الملحق رقم (٧) : تطور حجم المستوردات الأردنية بحسب أبرز الاتفاقيات التجارية (بالمليون دينار)
المصادر: البنك المركزي، تقرير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
الموقع الإلكتروني <https://www.trademap.org/Index.aspx>.

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	3,470.4	3,138.2	3,714.5	4,888.8	4,809.3	5,260.9	4,947.7	3,849.9	3,238.3	4,000.0	3,210.6	2,930.3	2,516.0	1,776.0	1,121.8	3,470.4	3,138.2
التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	1,420.2	952.2	894.7	937.6	969.3	977.5	861.4	615.6	707.3	551.1	449.0	393.3	417.0	393.9	276.2	278.6	280.7
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الإفتا	216.7	229.6	476.5	385.1	371.8	116.0	123.2	98.2	90.1	198.1	86.0	68.7	101.1	83.8	56.6	46.3	42.7
الشراكة الأردنية الأوروبية	3,153.3	3,288.4	3,137.2	3,205.5	3,398.8	2,578.8	2,742.9	2,277.9	2,125.4	2,541.5	2,366.2	1,928.2	1,834.7	1,418.5	1,109.6	1,063.9	1,113.9
منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة	17.77	33.72	94.11	65.49	150.46	18.27	17.92	37.33	14.24	36.53	60.78	13.24	8.88	8.62	5.13	7.28	4.13
التجارة الحرة العربية المتوسطة (أغادير)	364.5	363.2	371.0	411.9	567.5	608.5	556.0	522.9	646.8	571.7	441.2	358.3	273.0	225.1	95.2	63.0	45.5
اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا	484.0	471.3	536.6	602.1	535.0	674.3	389.2	395.9	292.8	310.1	273.2	215.6	179.1	132.7	98.7	87.4	86.4
اتفاقية التجارة الحرة مع كندا	42.7	39.4	36.9	42.8	56.1	44.3	60.6	53.8	34.8	54.5	39.5	27.8	23.9	14.8	9.1	10.9	12.1

الملحق رقم (٣)، تطور حجم الميزان التجاري بحسب أبرز الاتفاقيات التجارية (بالمليون دينار)
المصادر: البنك المركزي، تقرير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
الموقع الإلكتروني <https://www.trademap.org/Index.aspx>. منظمة التجارة العالمية.

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	1,398.	996.	1,271.	2,232.	2,238.	2,954.	2,686.	1,722.	1,392.	2,151.	1,817.	1,682.	1,420.	830.	430.	2,730.	2,457.
التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	308.	89.	107.	8.	122.	189.	128.	40.	95.	185.	426.	515.	373.	328.	192.	26.	116.
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الأفتا	215.	227.	474.	377.	363.	95.	66.	1.	11.	159.	54.	125.	98.	49.	86.	12.	34.
الشراكة الأردنية الأوروبية	3,029.	3,172.	3,016.	2,989.	3,227.	2,363.	2,523.	2,122.	2,018.	2,359.	2,256.	1,821.	1,734.	1,338.	1,035.	1,014.	1,060.
منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة	16.	32.	93.	65.	149.	17.	18.	35.	13.	33.	50.	8.	8.	5.	11.	0.	2.
التجارة الحرة العربية المتوسطة (أغادير)	268.	274.	266.	292.	456.	493.	441.	393.	533.	433.	372.	308.	231.	194.	70.	43.	22.
اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا	418.	407.	465.	481.	462.	579.	320.	353.	265.	287.	255.	203.	161.	120.	89.	73.	77.
اتفاقية التجارة الحرة مع كندا	1.	2.	2.	8.	32.	34.	51.	44.	27.	47.	32.	20.	21.	13.	7.	10.	11.